مجلة بحوث الأعمال

https://abs.journals.ekb.eg

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الأول

المجلد: الثاني

يناير ٢٠٢٥

أثر الملكية العائلية على جودة التقارير المالية مع دراسة تطبيقية

أ / إسراء جلال السيد

باحثة ماجستير

أ.د / مدثر طه أبو الخير

أستاذ المحاسبة – كلية التجارة – جامعة طنطا

د/ جيهان مجدي جازية

مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الي تحليل أثر تركز الملكية في الشركات العائلية علي جودة التقارير المالية في البيئة المصرية، من خلال تناول الإطار النظري للأنماط المختلفة لهياكل الملكية ومحدداتها وخصائصها ودورة حياتها ومراحل نموها، ونقاط القوه والضعف لديها ومدي مساهمتها في الاقتصاد المصري، وكذلك ماهيه واهمية جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها، وتأثير هيكل الملكية عليها، والنظريات المستخدمة في تأصيل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في ظل تطور معايير المحاسبة المصرية، وذلك ومن خلال دراسة تطبيقية علي مجموعة من الشركات المساهمة العاملة في سوق المال المصري، وتتمثل في (٣٣) شركة من الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية المصرية ، والتي تتوافر عنهم البيانات اللازمة لتحقيق اهداف البحث، وذلك للتعرف علي اهمية هيكل الملكية، ومدي تناول المعايير المصرية لها، وما لها من تأثير كبير على جودة التقارير المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية، ولقد توصلت نتائج الدراسة الي ان استخدم مقياس للجودة مبنى على نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافى الربح لا يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة، اما استخدم مقياس للجودة مبنى على أجمالي الاستحقاق (الاستحقاق الاختياري) يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، الشركات العائلية، جودة التقارير المالية.

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of ownership concentration in family companies on the quality of financial reports in the Egyptian environment, by addressing the theoretical framework of the different patterns of ownership structures, their determinants, characteristics, life cycle, and growth stages, their strengths and weaknesses, and the extent of their contribution to the Egyptian economy, as well as the nature and importance of the quality of financial reports and the factors affecting them, and the impact of the ownership structure on them, and the theories used to establish the relationship between the ownership structure and the quality of financial reports in light of the development of Egyptian accounting standards, and through an applied study on a group of joint-stock companies operating in the Egyptian stock market, and the results of the study concluded that using a quality measure based on the ratio of cash flow from operating activities to net profit does not provide results that can Relying on it to confirm the study hypotheses, or using a quality measure based on total accrual (or optional accrual) provides reliable results to confirm the study hypotheses.

Key Words: Ownership Structure, Family Businesses, Quality of Financial Reporting

مقدمة البحث:

تعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يمكن أن يستخدمها الملاك في تقييم أداء الإدارة، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة في الوقت وبالطريقة المناسبة لكي تساعد مستخدميها كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين وغيرهم من المستخدمين في تقييم أداء الشركة والتنبؤ بقدرة الشركة على الاستمرار، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك في عملية الإشراف والمتابعة من قبل الأجهزة الرقابية (القزاز، ٢٠٢١).

ولقد حظى مفهوم جودة التقارير المالية بالاهتمام من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين وتعني جودة التقارير المالية أن يتم اعداد تلك التقارير وفقاً لاطار اعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة (الصيرفي ، ٢٠١٥) .

يؤدي الفصل بين الملكية والرقابة في الشركات إلى حدوث تعارضات جوهرية بين ملاك الشركة ومديريها، وتنشأ هذه التعارضات إذا كان لدى المديرين دوافع لتحويل الثروة لأنفسهم على حساب الملاك، مع اتخاذ قرارات لا تعظم قيمة الشركة (Ali et al., ٢٠٠٨). ومع ذلك، فإن حل هذه التعارضات وتحقيق التوافق بين ملاك الشركة ومديريها يواجه العديد من الصعوبات لعل أهمها: اختلاف الاتجاهات نحو المخاطرة، واختلاف المدى الزمني للاستثمار، وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والمديرين، ورغم أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات حل مشاكل الوكالة، فإن اختلاف هذا الهيكل قد يؤثر على مدى اتفاق المصالح بين الملاك والمديرين، مما قد يؤدي إلى إتباع إدارة الشركة ممارسات معينة عند إعدادها للتقارير المالية، بهدف تحقيق مصالحها الذاتية، أو تحقيق مصالح أصحاب المصلحة بالشركة. وقد يؤثر هذا السلوك على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية (الحناوي،٢٠١٩).

مشكلة البحث:

تتداخل الملكية والإدارة بشكل كبير في الشركات العائلية، حيث تتميز هذه الشركات بتركز الملكية بشكل كبير في يد العائلات، وبالتالي فهذه الشركات عرضة لمشاكل الوكالة، والتي تنتج بسبب تعارض مصالح الفئة المسيطرة من المساهمين والفئة غير المسيطرة أو الأقلية، وبالتالي تنتقل مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين (النوع

الأول من مشاكل الوكالة) الي تعارض المصالح بين كبار وصغار المساهمين (النوع الثاني)، حيث يسعي كبار المساهمين الي مصادرة الحقوق والمنافع الخاصة بالأقلية (Lourenço et al., 2018).

وقد يؤثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية، بطريقتين متناقضتين تعرف الأولي بتأثير التحصين الإداري فيما تعرف الثانية بتأثير المحاذاة: حيث يشجع التأثير الأول (التحصين الإداري) الشركات العائلية على إدارة الأرباح بشكل انتهازي، وذلك لأن تركز الملكية في يد العائلات المالكة يخلق دافعاً لهذه الفئة المسيطرة لمصادرة ثروات ومنافع مساهمي الأقلية، فغالباً ما يتقلد أفراد العائلة مناصب مهمة سواء في الفريق الإداري أو في مجلس الإدارة، وبالتالي، تتميز هذه الشركات بضعف آليات الحوكمة نتيجة الرقابة غير الفعالة من جانب الإدارة والتي يسيطر عليها أفراد العائلة، كما يمثل عدم تماثل المعلومات بين أفراد العائلة المسيطرة المؤسسة للمنشأة وباقي المساهمين مصدر إضافي لتأثير التحصين الإداري. فتركز الملكية يحد من تدفق المعلومات المحاسبية الي المستثمرين الخارجيين ويقلل من شفافية الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة، لذلك، يمتلك أفراد العائلة المسيطرة الدافع والفرصة للتلاعب في الإيرادات لتحقيق منافعهم الخاصة، وبالتالي يقوم تأثير التحصين الإداري على أن ملكية العائلات ترتبط بانخفاض جودة الأرباح (Cascino et al., 2010; D. Wang, 2006).

ومن ناحية اخري نجد ان تأثير المحاذاة يقوم علي أن الشركات العائلية لديها دوافع للتقرير عن الأرباح بمصداقية وبالتالي تحقيق مستوي عالي من جودة الأرباح. ويقوم هذا التأثير على أن تركز الملكية يؤسس لمستوي عالي من الرقابة بواسطة الفئة المسيطرة، أي أن العائلات المسيطرة قد تقوم برقابة أكثر فاعلية على الشركات، حيث تتميز الشركات العائلية بقدرتها على اتخاذ قرارات أكثر سرعة وتأسيس علاقات طويلة الأجل مع العملاء تعكس ولائهم لهذه الشركات، بالإضافة الي ذلك، وبسبب تواجد العائلات المسيطرة في الشركات لفترة طويلة ورغبتها في الحفاظ على اسم العائلة، فغالباً ما تشعر العائلات بمسئولية أكبر علي سمعة ومصلحة الشركة مقارنة بالمديرين التنفيذيين الذين لا ينتمون لهذه العائلات. ففي الوقت الذي قد يقوم فيه المديرين بالتقرير عن أرباح أكبر لتعظيم ثرواتهم الخاصة على حساب المساهمين الآخرين لمقابلة أهدافهم قصيرة الأجل، تقوم العائلات بالتضحية بالمنافع قصيرة الأجل والناتجة عن إدارة الأرباح من أجل ترك إرث هذه الشركات بسمعة طيبة للأجيال القادمة من العائلة (Mousavi Shiri et al., 2018; Wang, 2006).

وعليه، يقوم تأثير المحاذاة على افتراض ان الشركات العائلية أقل احتمالاً للقيام بسلوك انتهازي في التقرير عن الإيرادات لأن ذلك سوف يؤدي في النهاية الي تدمير سمعة الشركة،

ثروتها، وأدائها في المدي الطويل، وبالتالي، تكون الشركات العائلية على استعداد للتقرير عن أرباح ذات جودة مرتفعة مقارنة بالشركات غير العائلية.

ومما سبق نجد ان هناك وجهات نظر متضاربة فيما يتعلق بأثر الملكية العائلية للشركات علي جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات، ولذلك يمكن بلورة مشكلة البحث في تحليل أثر الملكية العائلية وتركز ملكية الشركات في يد العائلات علي جودة التقارير المالية في ظل البيئة المصرية، وذلك للوقوف على أي من وجهتي النظر، سواء تأثير التحصين الإداري أو تأثير المحاذاة، تنتمي اليه الشركات العائلية في مصر، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر الملكية العائلية للشركات علي جودة التقارير المالية في ظل البيئة المصرية؟

الإجابة على هذا السؤال البحثي يتطلب أولا دراسة أثر الملكية العائلية على تطبيق الشركات لمعايير المحاسبة المصرية، وثانيا أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية.

هدف البحث:

يسعي الباحثون من خلال هذه الدراسة لتحليل أثر تركز الملكية في الشركات العائلية علي جودة التقارير المالية في البيئة المصرية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

١- تحليل أثر تركز الملكية العائلية على اتجاه الشركات نحو تطبيق معايير المحاسبة المصرية.

٢- تحليل مدى تأثير الملكية العائلية في جودة التقارير المالية.

٣- في ظل الملكية العائلية، تحديد تأثير تطبيق معايير المحاسبة المصرية في جودة التقارير المالية.

أهمية البحث:

تزايد الاهتمام المحلى والدولي بشكل كبير بالقضايا المتعلقة بهيكل الملكية ومدى تركز الادارة وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية، ومن ثم يمكن ابراز أهمية البحث في:

- يتسق هذا البحث مع أحد الاتجاهات البحثية الهامة في الفكر المعاصر حيث سيناقش هذا البحث مفهوم الملكية العائلية وتأثير الملكية العائلية للشركة المساهمة في أداء الشركة وجودة التقارير المالية.
- يستمد البحث أهميته العملية من خلال توضيح تأثير الملكية العائلية للشركة المساهمة في أداء الشركة وجودة التقارير المالية حيث يساعد الملاك في اتخاذ قرارات أفضل وأيضاً دورهم في الرقابة وتخفيض تكاليف الوكالة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الإيجابي Positive Approach والذي يهدف الى تفسير، تحليل، والتنبؤ بالظاهرة محل البحث، حيث يساعد المنهج الإيجابي في الإجابة على الأسئلة البحثية التي تكون في صورة كيف How؟ ولماذا Why؟، كما يتميز المنهج الإيجابي بتقديم إطار نظري يستند الى نظرية مستقرة في الفكر المحاسبي أو المالي او الاقتصادي ليساعد في تحليل وتفسير ظاهرة البحث والتنبؤ بها.

الدراسات السابقة:

يعرض الباحثون في هذا الجزء بعض الدراسات السابقة التي اطلعت عليها والمرتبطة بموضوع البحث للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، والوقوف على الفجوة البحثية التي سوف تتناولها هذه الدراسة، وتتمثل هذه الدراسات في:

حيث عملت دراسة (Hashim and Susela,2007) علي اختبار العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وبصفة خاصة استقلال المجلس وهياكل الملكية مثل الملكية الإدارية وملكية العائلات وملكية المؤسسات المالية وجودة الدخل، ولقد توصلت الدراسة من خلال التطبيق على عينة مكونة من ٢٨٠ شركة غير مالية مسجلة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ إلى النتائج التالية:

- عدم وجود أدلة جوهرية عن العلاقات بين الخصائص التقليدية لأعضاء مجلس الإدارة – نسبة أعضاء مجلس لإدارة المستقلين غير التنفيذيين – وجودة الدخل مقاسه بجودة الاستحقاق.
- يوجد ارتباط جوهري موجب بين حصص أعضاء العائلة وجودة الدخل، مما يوضح أن تركيز ملكية العائلات يولد لديهم محفزات لتخفيض مشاكل الوكالة من خلال التقاء المصالح بين المديرين والمساهمين.
- وجود أدلة جوهرية إيجابية على الارتباط بين ملكية المؤسسات المالية وجودة الدخل، ويقدم تركيز ملكية المؤسسات المالية الحافز للرقابة المحكمة على أساس أنهم يمتلكوا الموارد والخبرات ومحفزات أقوى للرقابة الفعالة والنشطة على تصرفات المديرين وتحسين جودة الدخل.

بينما هدفت دراسة المدبولى (٢٠١٧) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات العائلية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى هذا التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في

جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى تحديد مدى التباين والاختلاف بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية في درجة تحفظها في التقارير المالية السنوية الصادرة عنها، وذلك بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية. وتم اختبار الفروض على عينة مكونة من ٤٠ شركة عائلية مقيدة في البورصة المصرية ومقارنتها بعينة مكونة من ٤٠ شركة أخرى غير عائلية مقيدة في البورصة المصرية. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية إحصائيا بين نسبة الملكية العائلية ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية. كذلك، لا توجد علاقة معنوية إحصائيا بين حجم الشركة ومستوى التحفظ في التقارير المالية للشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية.

في حين عملت دراسة (Boonlert-U-Thai & Sen, 2019) علي توفير أدلة على أن جودة الأرباح في الشركات العائلية تفوق مثيلتها في الشركات الأخرى غير العائلية وأن هذه الجودة في الأرباح تكون أكثر تميزاً في الشركات العائلية التي تدار بواسطة افراد العائلة. كما تفترض الدراسة أن الأسواق المالية تعتمد بشكل أكبر علي الأرباح مقارنة بالقيمة الدفترية عند تقييم الشركات العائلية في تايلاند. وقد استخدمت الدراسة عينة تمثل الشركات المقيدة في بورصة تايلاند عن الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧ والتي نتج عنها ٣.٥١٨ مشاهدة سنوية. وانتهت الدراسة الي أن استمرارية الأرباح وجودة الاستحقاق في الشركات العائلية تكون أكبر مقارنة بالشركات الأخرى. كما انتهت الدراسة الي أن الأسواق المالية تعتمد بشكل أكبر علي الأرباح مقارنة بالقيمة الدفترية عندما يتعلق الأمر بالشركات العائلية.

كما هدفت دراسة (Utama & Hermawan,2020) الى اختبار اثر المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بالشركات العائلية على عمليات التجنب الضريبي واثر ذلك على ارباح الأسهم، وتوصلت النتائج الى أن الشركات المملوكة للعائلة ستختار عدم الانخراط في التجنب الضريبي من خلال معاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث أن الشركات المنخرطة في تجنب ضرائب الشركات تواجه تكاليف ومخاطر كبيرة محتملة مثل زيادة التكاليف القانونية، والعداء تجاه الشركة، بما في ذلك الإضرار بالسمعة بين مختلف أصحاب المصلحة إذا تم الكشف عن التجنب الضريبي، ومزيد من العقوبات المالية وحدوث ضرر متزايد لسمعة الشركة، كما يهتم مالكي العائلة بدرجة أكبر بالعقوبة المحتملة المفروضة عليهم، بسبب ملكيتهم الكبيرة للأسهم وآفاقهم الاستثمارية الأطول كثيرًا أيضًا أكثر اهتماما بالدعاية السلبية والأضرار المحتملة لقيمة الشركة طويلة الأجل.

في حين هدفت دراسة رميلى (٢٠٢٠) الي تحليل واختبار أثر التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصرية رقم (٤١) على وقتية تقاريرها المالية، بالإضافة إلى اختبار اثر طبيعة الملكية (عائلية/ غير

عائلية) على العلاقة السابقة. وباستخدام عينة من ٢١٢ مشاهدة لـ ٧٥ شركة، توصل البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي لالتزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية على وقتية تقاريرها المالية، كما خلصت نتائج البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي للمتغير المعدل (طبيعة الملكية) على العلاقة بين التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية التقارير المالية. كما توصلت الدراسة من خلال تحليل إضافي إلى وجود تأثير معنوي لحجم الشركة، وجودة المراجعة، وطبيعة الملكية العائلية على التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.

كما هدفت دراسة غازى (٢٠٢١) إلى فحص أثر الروابط السياسية والملكية العائلية، على جودة التقارير المالية، والتأثير التفاعلي المشترك بينهما على جودة التقارير المالية. التصميم والمنهجية: لتحليل فروض البحث، تم استخدام نموذج السلاسل الزمنية للبيانات القطاعية بطريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على البيانات التاريخية لعدد ٧٢ شركة غير مالية مقيدة في سوق المال المصري من ١٣ قطاع غير مالي، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بمجموعة مشاهدات ٣٦٠ مشاهدة. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين الملكية العائلية والروابط السياسية. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا للملكية العائلية على جودة التقارير المالية، وأن هناك علاقة إيجابية بين الروابط السياسية وجودة التقارير المالية، في حين أن هناك تأثير سلبي للروابط السياسية في الشركات ذات الملكية العائلية على جودة التقارير المالية.

ومن خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يري الباحثين، أنه مازال هناك جدل يسيطر على الباحثين والكتاب في هذا المجال، بالإضافة الى الغموض الذى مازال يحيط بالجانب التطبيقي لهذا الموضوع، وأن النتائج والتوصيات التي تناولتها بعض الدراسات السابقة لأثر الملكية العائلة للشركات وتمركز الإدارة على جودة التقارير المالية في الفكر المحاسبي، لم تقدم دليل قاطع من البيئة المصرية على مدى قوة واتجاه هذه العلاقة وهل لها تأثير على جودة التقارير المالية ومدى ملائمتها لاتخاذ القرار من جانب المستثمرين وأصحاب المصالح بشكل عام وهذا ما يسعي الباحثين الي توضيحه خلال هذه الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين الملكية العائلية في الشركات علي جودة التقارير المالية ومدي استغلال هذه الشركات للممارسات والبدائل المحاسبية التي تتيحها لها المعايير المصرية.

مفهوم وخصائص الشركات العائلية:

لا يوجد تعريف واضح للشركات العائلية. وعادة ما تتميز الشركات العائلية بأن الأسرة المؤسسة تسيطر عليها وتديرها، كما أشارت بعض الدراسات (سعد الدين، ٢٠١٢: محمد،

مجلة بحوث الاعمال ـــ

جودة التقارير المالية:

اختلفت الآراء حول جودة التقارير المالية، حيث يرى البعض أن الإفصاح المحاسبي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح هو جوهر جودة التقارير المالية، كما يرى البعض أن جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وتمتعها بمجموعة من الخصائص النوعية هو معيار الجودة التقارير المالية، ويرى البعض أن جودة المعايير المحاسبية المطبقة أحد معايير تحقيق الجودة في معلومات التقارير المالية، فمعايير التقارير المالية (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية، وقد حددت البورصة الأمريكية مجموعة من الشروط لضمان جودة معايير المحاسبة المحلية والدولية منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة المختصة بإصدار المعايير، توافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى الرقابة الفعالة على مدى التزام المؤسسات بالمعايير.

في حين اعتمدت دراسة ابوالخير (٢٠٠٧) عند التعبير عن مفهوم جودة التقارير المالية على بعض المصطلحات للدلالة عليها مثل جودة المحاسبة، جودة المعايير جودة الأرباح ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

جودة المحاسبة: هي مفهوم عريض ترتبط أساساً بالمهنة المحاسبية بداية من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة ومروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية وانتهاء بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالي.

جودة المعايير: ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات موثوق فيها ومفيدة لاتخاذ القرارات.

جودة الأرباح: حظيت جودة الأرباح باهتمام كبير من قبل المستثمرين والمنظمات المهنية بعد حدوث الأزمة المالية للتعبير عن جودة التقارير المالية، وهي تعني قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الاداء المالي الحقيقي للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها أي قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها على المدي الطويل.

هيكل الملكية العائلية وجودة التقارير المالية:

أكدت العديد من الدراسات السابقة علي وجود عدة أبعاد محاسبية لهيكل الملكية العائلية، وذلك من خلال تأثيره علي كل من الأداء المالي وجودة الأرباح ومستوي الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى مدي الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات. حيث أشارت دراسة (Miralles–Marcelo.et.al, ٢٠١٤) إلى أن الملكية العائلية ترتبط إيجابياً مع أداء

الشركات وذلك من خلال مقارنتها بأداء الشركات غير العائلية، وذلك نتيجة لأن الأسرة تعمل على تحسين سمعة الشركة وزيادة انتاجيتها مما يضمن استمرارها في المستقبل، وتحسين الأداء المالي.

كما توصلت دراسة (Alzoubi,٢٠١٦) إلى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات العائلية، وذلك من خلال انخفاض الاستحقاقات الاختيارية، وتكون الملكية المركزة عامل أساسي لمراقبة الأداء، وبالتالي فهي تكون قادرة على الحد من إدارة الأرباح. وعلي النقيض، توصلت دراسة (علي، ٢٠١٣) إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلي أن زيادة مستوى الملكية العائلية ينتج عنه خلق حوافز لدي المساهمين المسيطرين لتكوين ثروات وتحقيق مصالحهم الخاصة علي حساب المساهمين الآخرين، وهو ما يتفق مع مبدأ التحصن، مما ينعكس سلباً علي جودة التقارير المالية. أما فيما يخص حوكمة الشركات فقد أوضحت دراسة (محمد،٢٠١٥) وجود علاقة عكسية بين الملكية العائلية وكل من نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وفسرت الدراسة ذلك بسبب عدم اهتمام الملاك بتفعيل حوكمة الشركات بصورة جيدة حتى لا يحد ذلك أو يقلص من سيطرة العائلة على الشركة وكذلك تقليل حصولها علي المنافع الخاصة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح انعكاس الملكية العائلية على القرارات والسياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة ومستوي الإفصاح المحاسبي، وكذلك المحتوى المعلوماتي لهذا الإفصاح ومدي موثوقيته من وجهة نظر أصحاب المصالح.

النظريات المستخدمة في تأصيل العلاقة بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية:

تم استخدام مجموعة أطر نظرية رئيسية في دراسة العلاقة بين الملكية العائلية للشركات وممارسات إدارة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية وهما: نظرية الوكالة، نظرية الاشراف (مكملة بشكل أساسي لنظرية الوكالة)، ونظرية الثروة الاجتماعية والعاطفية، وغيرها من النظريات الا ان نظرية الوكالة هي النموذج السائد المعتمد في الدراسات المتعلقة بالممارسات المحاسبية (Salvato and Moores,2010):

نظرية الوكالة Agency Theory:

هناك سمتان اساسيتان للشركات العائلية يمكن أن تحدد مدى إدارة الأرباح لدي الشركات وهما: الملكية المركزة والمراقبة من قبل أصحاب الشركات العائلية، من ناحية، وفرصة ترسيخ السلطة التنفيذية، من ناحية أخرى. وترتبط هذه الخصائص بمشكلات الوكالة من النوع الأول (الناشئة عن فصل الملكية والإدارة) والنوع الثاني (صراع المديرين والمساهمين)، وترتبط

مشكلة الوكالة من النوع الأول بالفصل بين الملكية وسيطرة الادارة، مما يؤدي إلى الاختلاف بين الإدارة ومصالح المالك (Jensen and Meckling,1976). وتنشأ مشكلة الوكالة من النوع الثاني من الصراعات بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين (Fama and Jensen,1983; Shleifer and Vishny,1997).

وتنتشر مشكلات الوكالة من النوع الأول في البلدان التي تنتشر فيها الملكية الرسمالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اما النوع الثاني من مشاكل الوكالة ينبع من الصراع بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين، وهو شائع في المناطق التي تتركز فيها ملكية الشركات المدرجة عادة في يد مساهم واحد، كما هو الحال في البلدان الأقل نموا (Ding et al,٢٠١١ ؛ Wang and Yung,٢٠١١). ويؤدي كلا النوعين من مشاكل الوكالة إلى دوافع للتلاعب في الارقام المحاسبية وممارسة إدارة الأرباح.

وبما أن الملكية والإدارة تتداخل إلى حد كبير في الشركات العائلية، فإنها تتأثر بشكل أقل حدة بمشاكل الوكالة من النوع الأول الناشئة عن فصل الملكية والإدارة (Salvato and Moores,2010). ولذلك فإن الدراسات السابقة حول السلوك المحاسبي للشركات العائلية تؤكد أن الملكية المركزة تؤدي إلى مراقبة وثيقة للإدارة مما يعني ضمنيا فرصا أقل للتلاعب بالأرباح. ومن المرجح أن تؤدي المراقبة الوثيقة للإدارة إلى تقليل السلوك الإداري الانتهازي لتعظيم ثروة المديرين من خلال التلاعب في التقارير المالية (Tong,٢٠٠٧). ولذلك فأن الحد من ممارسات ادارة الارباح يؤدي إلى تحسين جودة ممارسات إعداد التقارير المالية في الشركات العائلية (Ali et al,٢٠٠٧ ؛ Wang,٢٠٠٦). وتشير الدراسات السابقة المستندة إلى أن مشكلات الوكالة الأقل خطورة من النوع الأول تؤدي إلى ممارسات أفضل لإعداد التقارير المالية، بما يؤدي الي انخفاض إدارة الأرباح في الشركات العائلية.

ولذلك غالبًا ما تتميز الشركات العائلية بمشكلات الوكالة من النوع الثاني (Salvato and Moores,2010) ونتيجة للهيمنة العائلية، حيث تتحول مشكلة الوكالة من صراع المدير والمساهمين إلى صراع بين أغلبية المساهمين والأقلية، نظراً لوجود احتمال كبير في الشركات العائلية لأن يقوم المديرون والمالكون بمصادرة مصالح مساهمي الأقلية. حيث تشير مجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في البلدان الأقل نمواً إلى أن الشركات العائلية تواجه مشاكل وكالة من النوع الثاني بصورة اكبر من الشركات غير العائلية لأن المصالح المسيطرة للعائلة تكون مقترنة بضعف في هيكل الحوكمة لدي هذه الشركات والتي تسعى الى تعظيم منافع المساهمين المسيطرين على حساب مساهمي الاقلية (Wang and Yung ,٢٠١١ ؛ Ding et al,٢٠١١).

وعلى الرغم من اهمية تحليل مشاكل الوكالة المرتبطة بالشركات العائلية، والصراع بين مساهمي الأغلبية والأقلية، فإن نظرية الوكالة ليست مفيدة بنفس القدر إذا كانت الادارة تهتم بدراسة مطالبات مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين (الاقلية) إلى جانب المساهمين المسيطرين وأخذها في الاعتبار في قرارات المديرين، الا ان الاعتماد على نظرية الوكالة وحدها ليس كافي لتفسير الاسباب والدوافع لممارسات إدارة الأرباح في الشركات العائلية (Salvato and Moores,2010). وهذا ما يدعو إلى ضرورة استكمال النظريات الأخرى لدراسة اسباب ودوافع ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العائلية.

نظرية الاشراف او القوامة Stewardship Theory:

تعد هذه النظرية مكمل بشكل أساسي لنظرية الوكالة، حيث تقوم على ان المديرين والملاك لا يسعون الى تحقيق مصالحهم الاقتصادية الخاصة وانما يتصرفون بإيثار لتحقيق اهداف ومصالح المنظمة بأكملها وجميع أصحاب المصالح لديها، فهيم يتعاطفون مع المنظمة ويتبنون اهدافها ويعملون من اجل تحقيق مصلحتها ومصالح جميع الاطراف لديها. حيث تشير دراسة (Anderson and Reeb,٢٠٠٤) إلى أن نظرية الاشراف تنطبق بشكل جيد على الشركات العائلية، حيث غالبًا ما يكون لدى ملاك الشركات العائلية استثمار عاطفي عميق في شركاتهم (Bubolz,٢٠٠١) نظرًا لحقيقة أن ثروتهم ورضاهم الشخصي وسمعتهم مرتبطة باستمرار الشركة وضمان استمرارها وتحسين سمعتها.

كما تشير هذه النظرية الي ان المديرين يشعرون بالرضا عند نجاح الشركة او المنظمة حيث يكون لديهم الدافع للتصرف بطريقة تتفق مع اهداف المنظمة، وبالتالي فان الموارد اللازمة لمراقبة وضمان السلوك التنظيمية لدي المديرين تتضاءل الى ادنى حد ممكن، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي وهو ان سلوكيات ومصالح السلطة التنفيذية او المديرين تتماشى مع مصالح المساهمين او الملاك، ولذلك يُنظر الة المدير على انه وكيل مؤتمن علي حماية اصول المنشاة، وتعزيز ثروة المساهمين وحماية مصالح الدائنين (2014, Paiva.et.al).

نظرية التحصين الاداري Entrenchment Theory:

يعد التحصين الإداري أحد المفاهيم السلوكية والمالية التي حظيت باهتمام خاص خلال العقود الأخيرة مع مكانة خاصة في كل من النظريات المالية وعلم النفس، فالتحصين الإداري هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المديرون للحفاظ على أماكنهم الحالية وزيادة تعويضاتهم الخاصة، كما يتسبب التحصين في أن يبالغ المدير في تقدير معرفته وخبرته واكتساب المديرين سلطة أكبر والتي تمكنهم من استخدام مناصبهم في الشركة لتحقيق

مصالحهم الشخصية بدلا من تحقيق مصالح المساهمين (Dhaoui and Jouini ٢٠١٩)، يحدث التحصين الإداري عندما يتمكن المديرون، من اكتساب المزيد من القوة للوصول إلى فوائد لهم من خلال الاستفادة من مصالح الشركة. حيث يتبنى المديرون مجموعة من الاستراتيجيات واستغلال نقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة لزيادة هامش دورهم في إدارة الشركة وزيادة فرصهم وإرساء أنفسهم داخل المنظمة، مما يجعل من الصعب إزاحتهم بسهولة (عفيفي، ٢٠١٧). وتسبب هذه الظاهرة عدم ثقة المستثمرين والدائنين تجاه المديرين مما يؤدي بدوره إلى الشك في الآخرين بشأن موضوع الاستثمار (Bilel,2020).

نظرية الثروة الاجتماعية والعاطفية Socio-emotional wealth theory:

في الآونة الاخيرة اتسع مفهوم تحليل اسباب ممارسات ادارة الارباح لتشتمل على العوامل غير الاقتصادية والتي تؤثر في عملية اتخاذ القرار، حيث تقوم نظرية الثروة الاجتماعية والعاطفية على فكرة أن الشركات العائلية تقوم وتلتزم بالحفاظ على مجموعة من "القيم غير المالية المرتبطة بمفهوم الانتماء"، والتي يجسدها مفهوم الثروة الاجتماعية والعاطفية، ولقد تناولت مجموعة من الدراسات أمثلة لبعض القيم والمبادئ التي قد تدفع ادارة الشركات وخاصة العائلية منها الي الحد من ممارسات ادارة الارباح ومن أهمها: إشباع احتياجات الانتماء والعاطفة والحميمية، الحفاظ على رأس المال الاجتماعي الثابت للعائلة وسلالة الأسرة، ارتباط هوية العائلة وسمعتها مع الشركة، الرغبة في ممارسة السلطة والاحتفاظ بالنفوذ والسيطرة داخل الشركة، استمرار القيم العائلية من خلال الشركة، الوفاء بالالتزامات العائلية، والقدرة على التصرف بإيثار تجاه أفراد الأسرة (Prencipe et al,2014 ;Achleitner et al,2014;). كما يرى (Gomez-Mejia et al,٢٠١٤) ان تطوير إطار نظري لقرارات إعداد التقارير المالية في الشركات التي تسيطر عليها العائلة يؤكد على ان ممارسات الإفصاح الطوعي في الشركات العائلية تكون مدفوعة بمجموعة متنوعة من الدوافع لدي افراد العائلة والتي تعمل على الحفاظ على الجوانب المختلفة للثروة الاجتماعية والعاطفية للعائلة.

نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory:

تدعو إلى إحلال مفهوم الوحدة المجتمعيةSocial Entity بدلاً من مفهوم الوحدة المحاسبية Accounting Entity، وبذلك يجب ألا ينحصر اهتمام إدارة الشركة في تحقيق مصلحة الملاك فقط، بل يجب أن يتسع نطاق اهتمامها بحيث بشمل مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، بالإضافة الى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والذي يساهم في إشباع احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات مما ينعكس على نجاح المنشأة وبقائها واستمرارها وضمان إضافة قيمة للمنشأة في الأجل الطويل.

النظرية المؤسسية Institutional Theory:

تقوم على أساس أن أنشطة المنشأة عبارة عن خيارات محددة بواسطة مجموعة من الجهات والآليات، والإطار الثقافي والتي تشكل المجال التنظيمي للمنشأة، وفى مجال تطوير الأنشطة التنظيمية الجديدة أو المبتكرة مثل تقديم تقرير الاستدامة باعتبارها نشاط خاص بمنشآت بذاتها لتحسين الأداء أو كمحاولة للبقاء في ظل عدم التأكد أو بسبب أزمة معينة يمثل هذا الإفصاح ضغط مؤسسي على المنظمات الأخرى لتتفق مع الإطار المقبول والتوقعات الخارجية، والفشل في ذلك يمثل تهديد على بقاء واستمرار المنظمة.

نظرية الملكية وتكلفة المعلومات Proprietary and Information costs:

تفترض هذه النظرية أن وجود معلومات خاصة لدى المنشأة يؤثر على تكاليف رأس المال فالمعلومات الخاصة هي معلومات ذات قيمة ولها تأثير على أسعار الأسهم، أو على شروط وتكلفة رأس المال في سوق رأس المال، وهذه المعلومات متاحة لدى المديرون وغير متاحة لدى المستثمرين او الملاك، وأن الإفصاح عن المعلومات من هذا النوع يؤدى إلي تقليل حدوث عدم تماثل معلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح (Salvato and Moores,2010).

الملكية العائلية للشركات ومستوى الافصاح المحاسبي والمحتوي المعلوماتي للتقارير المالية:

اتفقت بعض الدراسات السابقة (Miralles-, ٢٠١٤; Lin.et.al,2017; Marcelo.et.al) على وجود تأثير إيجابي للملكية العائلية على ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات، حيث تهتم هذه الشركات بممارسات الأداء الاجتماعي والإفصاح عنها بالتقارير المالية، بهدف مساعدتها في الحفاظ علي شرعيتها، وسمعتها بالإضافة إلى تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، حيث أيدت دراسة (Habash,٢٠١٦) وجود علاقة ايجابية بين الملكية العائلية ومستوي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات حيث تسعى الشركات جراء ذلك إلى تحسين سمعتها لدي المجتمع، واغتنام بعض المزايا مثل: تحسين أداء أسهمها، بالإضافة إلى بعض المكاسب المالية، وتحسين الوضع الاجتماعي لأسرهم، وذلك من خلال التزامها بمسئولياتها تجاه البيئة والمجتمع وبالتالي تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

كما أشارت دراسة (Castein and Le,٢٠١٦) إلي أن الشركات العائلية تسعى من وراء الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى تحقيق العديد من المزايا من أهمها، تجنب المخاطر وتحسين سمعة الشركة وتخفيض تكلفة التمويل وبالتالي ذلك يعمل علي تحسين

صورة المنشأة لدي أصحاب المصالح، كما أنه يعطي انطباع جيد عن الشركة في سوق رأس المال من حيث مدي القدرة على استدامة الربح أو الأداء المتوقع في المستقبل، كما توصلت دراسة (Nekhili.et.al,٢٠١٧) إلى وجود تأثير إيجابي بين إفصاح الشركات العائلية عن المسئولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات مقاسة بمقياس Tobin' Q عند مقارنتها بأداء الشركات غير العائلية.

وعلي النقيض توصلت بعض الدراسات (Black and Wagner,2014; Cuadrado.et.al,2015; Cuadrado.et.al,2016; Cabeza,2017) إلى وجود تأثير سلبي للملكية العائلية علي ممارسات ومستوي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث يؤدى تركز الملكية إلي خفض مستوي الإفصاح نتيجة لأن المساهمين الرئيسيين يكونوا مطلعين على كافة المعلومات بالشركة وبالتالي فلا يوجد لديهم حاجة للإفصاح عن المزيد من المعلومات.

وفي نفس السياق اشارات دراسة (Elghoul.at.el, ٢٠١٦) إلي انخفاض أداء المسئولية الاجتماعية للشركات العائلية، بما يتفق مع فرضية السيطرة العائلية، التي تقوم على أن هناك علاقة سلبية بين السيطرة العائلية والمسئولية الاجتماعية للشركات. كما وجدت الدراسة أن حوكمة الشركات والبيئة المؤسسية لهما دور كبير في تحسين أداء المسئولية الاجتماعية.

ومما سبق تري الباحثة وجود تباين في نتائج الدراسات السابقة والذى قد يرجع الي وجود اختلاف في بيئات التطبيق، حيث اعتمدت دراسة (Liu.et.al,٢٠١٧)، علي عينة من الشركات المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الامريكية، بينما اهتمت دراسة Martinez– (Ferrero.et.al,2017) بتجميع عينة دولية ضمت أكثر من ٢٠ دولة، بالإضافة الى اختلاف فترة الدراسة حيث يوجد اتجاه متزايد نحو انتشار والتوسع في الإفصاح علي المستوي المحلي والدولي. كما يمكن القول بأن هناك اتفاق بين غالبية الدراسات السابقة علي وجود علاقة بين الملكية العائلية وجودة التقارير المالية، ولكنها اختلفت مع بعضها البعض من حيث اتجاه وقوة هذه العلاقة، لذلك يسعي الباحثين خلال هذه الدراسة إلي التحقق من وجود هذه العلاقة في البيئة المصرية ومعرفة اتجاهها.

احتياجات مستخدمي التقارير المالية الي المعلومات المرتبطة بهيكل الملكية:

يحتاج مستخدمي التقارير المالية للتقارير المالية للشركات العائلية إلى المعلومات المرتبطة بهيكل الملكية حيث يحتاج ملاك الوحدة المحاسبية إلى معلومات عن هيكل الملكية بصورة دورية للتأكد من استمرار سيطرتهم على الشركة، واتخاذ القرارات التي من شأنها ضمان تلك السيطرة وذلك من خلال القيام بعمل شراء الأسهم أو بيع أسهم في حدود معينة تكفل

الاحتفاظ بالسيطرة اللازمة على الشركة من خلال العائلة، كما يحتاج مجلس الإدارة إلى معلومات عن هيكل ملكية الشركة من خلال العائلة، كما يحتاج مجلس الإدارة إلى معلومات عن هيكل ملكية الشركة وذلك حتى تستطيع الإدارة القيام بوظائفها المختلفة من تخطيط ورسم سياسات وتوجيه وتنسيق ورقابة على مختلف أوجه النشاط بالشركة بما يتفق مع مكونات هيكل الملكية وبما يحقق مصلحة حقوق أصحاب الملكية، ويحتاج المساهمين أصحاب الأقلية في رأس مال الشركة إلى معلومات عن هيكل الملكية وذلك للتأكد من استمرار النسب التي تكون هيكل الملكية في حدود النسبة التي تضمن استمرار مصالحهم وحقوقهم في الشركة، ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها، فضلاً عن اتخاذ القرارات المرتبطة بالاحتفاظ أو بيع أو شراء – في حالة توفر الفرصة – لأسهم تساعد في تعديل النسب التي تكون هيكل الملكية بما يحقق مصالحهم سواء على الأجل المتوسط أو الأجل الطويل (Norziaton,2019).

ويحتاج مراقبي الحسابات إلى معلومات عن هياكل ملكية الشركات وذلك للتأكد من اتفاق نسب هيكل الملكية مع النسب الواردة بالعقود والسجلات ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها خلال الفترة المحاسبية، فضلاً عن إبداء الرأي في مدى سلامة أرصدة هيكل الملكية أخر الفترة المحاسبية، كما تحتاج الجهات الحكومية وشبه الحكومية ذات الاهتمام بالشركات المساهمة العائلية على معلومات عن هيكل الملكية وذلك للرقابة على الشركة من خلال التأكد من أرصدة هياكل الملكية، وضمان حقوق المساهمين أصحاب الأقلية، فضلاً عن تقييم أداء هوية الملاك سواء ملاك أو مديرين بما يحقق مصلحة الشركة ويحفظ حقوق المساهمين أصحاب الأقلية في ضوء النسب المخصصة لهم في رأس مال الشركة العائلية (المليجي،٢٠١٠)

الملكية العائلية للشركات في ظل معايير المحاسبة المصرية:

تطور معايير المحاسبة المصرية على مر الزمن لعبت دورًا حاسمًا في تنظيم وتقييم هيكل الملكية العائلية في الشركات المصرية، هذا التطور شمل العديد من التغييرات والتحسينات في مجال المحاسبة والتقرير المالي، وقد أثر ذلك التطور على كيفية تشكيل وإدارة الشركات العائلية، وجودة تقاريرها المالية، حيث تؤثر هذه المعايير بشكل كبير على كيفية تقديم التقارير المالية وكيفية تنظيم العمليات المالية والحوكمة داخل الشركات العائلية، ومن اهم النقاط الرئيسية التي توضح تأثير معايير المحاسبة المصرية على هيكل الملكية العائلية تتمثل في (معايير المحاسبة المصرية: عبدالوهاب،٢٠١٩: الحناوي،٢٠١٩: السمادوني،٢٠٢٠: Mousavi,2018 :Harymawan,2017):

- اعتماد المعايير الدولية: في السنوات الأخيرة، تم التركيز بشكل كبير على جهود توحيد المعايير المحاسبية على مستوى عالمي، وذلك بهدف تقليل التباين في المعايير المحاسبية

المعتمدة في مختلف البلدان وجعل التقارير المالية أكثر شفافية ومقارنة، ولقد أثر هذا بشكل كبير على كيفية تطبيق المعايير المحاسبية في الشركات العائلية، وطرق اعدادها لتقاريرها المالية وجعلها أكثر شفافية وقابلية للمقارنة على مستوى العالم.

- التقارير المالية الإلزامية: المعايير المحاسبية المصرية تلزم الشركات بتقديم تقارير مالية دورية إلزامية تظهر الأداء المالي والوضع المالي للشركة، هذه التقارير تساهم في زيادة الشفافية والمساءلة، وبالتالي تؤثر على كيفية تصرف الشركات العائلية وإدارتها لهيكلها الملكي، وبالتالي فانم معايير المحاسبة المصرية هي التي تحدد الكيفية التي يتم بها إعداد التقارير المالية، وهذه التقارير تتضمن القوائم المالية مثل قائمة الدخل والقائمة الرأسمالية وقائمة التدفقات النقدية وغيرها، ولذلك يجب أن تلتزم هذه الشركات العائلية بالمعايير المحاسبية عند إعداد هذه التقارير .
- الكشف عن المعاملات الداخلية: المعايير المحاسبية تفرض الالتزام بتسجيل والكشف عن جميع المعاملات الداخلية بين الشركة وأفراد العائلة، ذلك يساهم في منع تعارضات المصالح وضمان تنفيذ المعاملات بشكل شفاف وقانوني، كما ان الملكية العائلية للشركات قد تؤدي إلى وجود صفقات داخلية بين أفراد العائلة والشركة، مثل البيع والشراء والإعارة ولذلك يجب أن تُسجل هذه المعاملات بدقة وشفافية وفقًا للمعايير المحاسبية .
- التأثير على التخطيط الضريبي: التغييرات في المعايير المحاسبة يمكن أن تؤثر على تخطيط الضرائب للشركات العائلية، ولذلك يجب على الشركات العائلية في مصر أن تأخذ في اعتبارها تأثير هيكل الملكية على التخطيط الضريبي، حيث يمكن للمحاسبين والمستشارين الضريبيين مساعدة هذه الشركات في هيكلة أنفسها بشكل مناسب لتقليل التكلفة الضريبية.
- المعايير المحاسبية للمحاسبة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تطوير معايير المحاسبة المصرية خاصة فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، مما يجعل من المناسب للشركات العائلية التي قد تكون أصغر حجمًا، ان تعتمد على الأسس المبسطة لهذه المعايير وتقلل من العبء المالي والإجرائي على هذه الشركات.
- تحسين حوكمة الشركات: يساعد التطور في المعايير المحاسبة على تحسين مبادئ حوكمة الشركات، حيث تسعى مبادئ الحوكمة إلى تعزيز الشفافية والتحكم الجيد في الشركات، كما تفرض علي الشركات العائلية ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة وضمان أن هناك فصل بين إدارة الشركة والملكية العائلية..

- الالتزام بالمبادئ المحاسبية: المعايير المحاسبية تشجع على اتباع مبادئ المحاسبة المهنية مثل العدالة والصداقة والشفافية والامتناع عن التلاعب بالمعلومات المالية. هذه المبادئ تؤثر على تشكيل هيكل الملكية العائلية وكيفية تنظيم القرارات المالية والإدارة .
- تقديم المعلومات للأطراف الخارجية: الملكية العائلية تتطلب من الشركات العائلية تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة للمستثمرين والجهات الحكومية والجهات الرقابية، وهنا يظهر دور المعايير المحاسبية في تحديد كيفية تقديم هذه المعلومات بشكل ملائم وموضوعي.
- التوريث والتخطيط للملكية: الشركات العائلية في مصر تمتلك عادةً هياكل توريثية معقدة، لذلك يجب على أفراد العائلة وإدارة الشركة التفكير في كيفية نقل الملكية من جيل إلى آخر بطريقة تتوافق مع المعايير المحاسبية والقوانين المصرية، ولذلك ويجب على الشركات العائلية أن تكون حذرة في التعامل مع هذه العلاقة بشكل شفاف وملتزمة بالقوانين والمعايير المحاسبية المعمول بها، وبما يضمن معالجة هذه الأمور بشكل صحيح وبما يساعد علي الاستقرار والاستدامة لهذه الشركات على المدى الطويل.
- الإفصاح عن المخاطر: المعايير المحاسبية المصرية تلزم الشركات العائلية بضرورة الكشف عن أي مخاطر مالية تنشأ عن هيكل الملكية العائلية في تقاريرها المالية، حيث تفرض المعايير المحاسبية على ادارة المنشاة بضرورة تحديد هذه المخاطر وتقديم معلومات كافية للمستثمرين والأطراف الخارجية حتى يتسنى لهم فهمها واتخاذ القرارات بشكل مناسب.
- التقييم والتحليل: المعايير المحاسبية المصرية تُلزم الشركات العائلية بضرورة تحديد التقديرات والتحليلات المالية المختلفة للشركة، من خلال تقييم الأصول والالتزامات الخاصة بالشركة باستخدام القيمة العادلة بدلاً من التكلفة الأصلية، وبالتالي فان التغيير في المعايير اثر بشكل كبير على كيفية تقدير الأصول مثل العقارات والاستثمارات وكذلك الالتزامات والاستحقاقات في الشركات العائلية والتي يعتمد المحللين الماليين والمستثمرين عليها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذلك يجب ان توفر الشركات العائلية من خلال تقاريرها المالية معلومات دقيقة وشفافة فيما يتعلق بهذه التقديرات وبما يضمن اتخاذ المحللين الماليين والمستثمرين لقراراتهم بناءاً على معلومات موضوعية وملائمة لاتخاذ قراراتهم.
- تطور هياكل الملكية وتنوعها: بينما كانت الهياكل التقليدية للملكية العائلية تشمل غالبًا ملكية العائلة للشركة بالكامل، فإن العديد من الشركات العائلية اليوم تعتمد هياكل متنوعة

مثل الشركات المساهمة والشركات ذات المساهمة المحدودة، هذا التنوع يتطلب مرونة في تطبيق المعايير المحاسبية.

ومما سبق نجد ان معايير المحاسبة المصرية تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم هيكل الملكية العائلية والتقرير المالي للشركات العائلية في مصر ولذلك يجب على الشركات العائلية الامتثال لهذه المعايير بدقة والعمل بشفافية لضمان الامتثال للقوانين والمعايير المحلية والدولية وذلك لضمان تحسين شروط التقرير المالي وزيادة الشفافية في الشركات العائلية في مصر، مما يؤثر بشكل كبير على كيفية إدارة وتنظيم هياكل الملكية العائلية والقرارات المالية المرتبطة بها.

الدراسة التطبيقية:

خلص الباحثون من خلال الإطار النظري للبحث إلى وجود دور مهم للملكية العائلية في الشركات المساهمة وذلك في إحكام الرقابة والسيطرة على الشركات الأمر الذى ينعكس على أن إدارات الشركات التي تتمثل فيها العائلة بشكل هام تكون لديها أتجاه أقوى نحو تطبيق معايير المحاسبة المصرية، وهذا يعتبر أحد محددات جودة التقارير المالية.

أهداف الدراسة التطبيقية والفروض:

تهدف تلك الدراسة التطبيقية إلى اختبار صحة الفروض التي تقوم عليها الدراسة، بهدف التعرف على أثر تركز الملكية في الشركات العائلية علي جودة التقارير المالية في ضوء تطبيق معايير المحاسبة المصرية وذلك من خلال التحليل الإحصائي لبيانات عينة من الشركات المصرية المتداول أسهمها في البورصة المصرية وتتفاوت من حيث نسب الملكية العائلية.

وانطلاقا من مشكلة وتساؤلات وأهداف الدراسة يمكن صياغة فروض البحث على النحو الآتي:

الفرض الأول: تؤثر الملكية العائلية تأثيرا إيجابيا في تطبيق معايير المحاسبة المصرية.

الفرض الثاني: تؤثر الملكية العائلية تأثيرا إيجابيا في جودة التقارير المالية.

الفرض الثالث: يؤثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية في جودة التقارير المالية.

الفرض الرابع: تساهم الملكية العائلية وتطبيق معايير المحاسبة المصرية في رفع جودة التقارير المالية.

ويعتمد اختبار هذه الفروض على بناء نماذج بحيث تتلاءم مع مضمون الفرض وقياس متغيرات النماذج واختبارها باستخدام تحليل الانحدار.

متغيرات الدراسة:

كما يتضح من مضمون الفروض السابقة، فإن المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة تتمثل في، الملكية العائلية، ومعايير المحاسبة، وجودة التقارير المالية. ويتضح أيضا من الفروض أن الاختبار الميداني يبدأ باختبار أثر الملكية العائلية على كل من تطبيق معايير المحاسبة (الفرض الأول) وعلى جودة التقارير المالية (الفرض الثاني)، ثم اختبار أثر كل من الملكية العائلية وتطبيق معايير المحاسبة على جودة التقارير المالية، في هذا السياق يقدم الباحثين متغيرات الدراسة التطبيقية كما يلى:

أولا: المتغيرات المستقلة:

الملكية العائلية: ويرمز لها في التحليل بالرمز (FOS)

الملكية العائلية هي المتغير المستقل الرئيسي لهذه الدراسة، وتم التعبير عن الملكية العائلية بنسبة عدد الأسهم المملوكة لعائلة واحدة إلى عدد الأسهم الكلية للشركة. وقد تحديد العائلة من خلال تشابه أسماء كبار المساهمين وأعضاء مجالس إدارات الشركات ونسب ملكية كل فرد من العائلة وتجميع النسب للحصول على نسبة الملكية العائلية. كما تضمن العينة أيضا عددا من الشركات التي لا يوجد بها ملكية عائلية حتى تحصل الباحثين على نتائج بشأن اختلاف جودة التقارير المالية بحسب وجود أو عدم وجود ملكية عائلية. وتم الحصول على البيانات التي استخدمها الباحثين في قياس نسبة الملكية العائلية من موقع مباشر مصر، والمواقع الالكترونية للشركات. تم الحصول على هويتم قياسها بنسبة ملكية الافراد الذين بينهم ارتباط عائلي من اجمالي عدد الاسهم وتم الحصول عليها من صفحة الشركة علي موقع مباشر مصر (هيكل الملكية).

معايير المحاسبة المصرية: ويرمز لها بالرمز (ACP)

حيث أثبتت الدراسات السابقة أن معايير المحاسبة المصرية تعتبر أحد محددات جودة القوائم المالية، ويتم التعامل مع هذا المتغير باعتباره متغير تابع بالنسبة للملكية العائلية لاختبار ما إذا كانت الملكية العائلية تتجه أكثر نحو تطبيق معايير المحاسبة المصرية، ثم باعتباره متغير مستقل يساهم إلى جانب الملكية العائلية في التأثير في جودة القائم المالية للشركات.

ونظرا لأن جميع الشركات المصرية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية القائمة تماما على معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، فإنه لا يوجد شركات تطبق تلك المعايير وأخرى لا تطبقها. ولهذا استخدم الباحثين عدد السياسات

المحاسبية التي تفصح عنها الشركات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كمقياس لتطبيق معايير المحاسبة كمتغير من متغيرات البحث.

ثانيا: المتغير التابع:

جودة التقارير المالية: ويرمز لها بالرمز (Q)

جودة التقارير المالية هي المتغير التابع لهذه الدراسة، وكما تبين للباحثة من خلال الدراسة النظرية، وجود مقاييس عديدة مقترحة من الباحثين لقياس جودة التقارير المالية منها ما يعتمد على خصائص المعلومات المحاسبية ومنها ما يعتمد على خصائص الربح وكذلك الاستحقاق المحاسبي. ولهذا استخدم الباحثين مقياسين للجودة يعتمدان على الاستحقاق المحاسبي. المقياس الأول نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافى الربح، والثاني إجمالي الاستحقاق. ويوضح الباحثين كيفية قياس كلا منهما فيما يلى.

أ- **القياس الأول (Q1)**: نسبة التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية الي صافي الربح. وتم قياسه عن طريق حساب متوسط نسبة (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافى الربح) لسنوات الدراسة. وتم الحصول على بيانات النسبة من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل للشركة من واقع القوائم المالية المنشورة خلال فترة الدراسة وقسمة المجموع على (٤) سنوات لحساب المتوسط كمقياس للمتغير.

ب- **المؤشر الثاني (Q2)**: اجمالي الاستحقاقات: اعتمد الباحثين على إجمالي الاستحقاق كمؤشر على الاستحقاق الاختياري الذى يحد من جودة القوائم المالية، فكلما زاد حجم الاستحقاق في القوائم المالية انخفضت جودة القوائم المالية. ويرجع السبب في استخدام أجمالي الاستحقاق بدلا من الاستحقاق الاختياري إلى أن الاستحقاق يحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة لكل شركة حتى يمكن تقديره بشكل مناسب.

تم قياس إجمالي الاستحقاق بالمعادلة الآتية.

اجمالي الاستحقاق = (التغير في الاصول المتداولة – التغير في النقدية)

ويطرح (١)

(التغير في الالتزامات المتداولة – التغير في القروض قصيرة الاجل واقساط القروض)

ويطرح (٢) الاستهلاك. (ابو الخير، ٢٠٠٧)

بعد الحصول على ناتج إجمال الاستحقاق تمت قسمة ذلك الناتج على إجمالي الأصول لكل سنة ليكون الناتج نسبة إجمالي الاستحقاق إلى إجمالي الأصول لكل سنة ولكل شركة. على مستوى كل شركة، جمع الباحثون نسبة إجمالي الاستحقاق للسنوات الأربع محل الدراسة لكل

شركة، وقسمة الناتج على ٤ لينتج المتغير الداخل في التحليل الإحصائي كمقياس ثاني لجودة القوائم المالية.

ثالثا: المتغيرات الرقابية:

جودة المراجعة: ويرمز لها بالرمز (AUD)

حيث اظهرت دراسات محاسبية عديدة ان تطبيق معايير المحاسبة المصرية، وكذلك جودة التقارير المالية تتأثر بجودة المراجعة، وبناءً عليه استخدم الباحثين جودة عملية المراجعة كمتغير رقابي في نماذج الدراسة التطبيقية. وتم قياس جودة المراجعة واعتبارها متغير رقابي باستخدام المتغير الثنائي (صفر و واحد)، فعندما يكون مراجع الشركة أحد مكاتب المراجعة الاربعة الكبار يعطي (١)، والا يأخذ (صفر). وحيث أن المتغيرات الأخرى تم حسابها بالمتوسطات، فإن جودة المراجعة تم تسجيلها على أساس المراجع القائم بالشركة آخر سنة من سنوات الدراسة (٢٠٢٢).

منهج البحث:

بصفة عامة يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الإيجابي الذى يصف الظاهرة ويتنبأ بأثر المتغيرات المستقلة (المتمثلة في نسبة الملكية العائلية ومعايير المحاسبة)، وأخيرا تفسير النتائج.

حيث قام الباحثون بوصف وتحليل ظواهر البحث والنتائج العلمية السابقة لها ومشاكل القياس للمتغيرات التي تتضمنها تلك الظاهرة، وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في العلاقات القائمة بين متغيرات الدراسة. ثم يلى ذلك صياغة الفروض النظرية والفروض العملية وقياس متغيراتها، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق مصادر البيانات المتاحة، وأخيرا تحليل وتفسير النتائج عن طريق اختبار الفروض العملية باستخدام نماذج الانحدار.

مجتمع وعينة البحث:

المجتمع المستهدف للدراسة التطبيقية يتمثل في الشركات المصرية المقيدة في البورصة. وتم حصر جميع الشركات التي يوجد لها تعاملات مسجلة على موقع مباشر مصر وعددهم ٢٨٩ شركة.

وللحصول على عينة ملائمة لأهداف البحث تم اتباع الآتي:

١. استبعاد البنوك وشركات التأمين
٢. استبعاد الشركات المقيدة حديثا بالبورصة
٣. استبعاد الشركات التي تحقق خسائر بشكل متواصل

٤. الحصول على بيانات الشركات التي لها قوائم مالية منشورة خلال الفترة من ٢٠١٨ حتي ٢٠٢٢
٥. راعي الباحثون مدي توفر عدد مناسب من الشركات ذات الملكية العائلية بنسب مختلفة، وعدد مناسب من الشركات التي ليس بها ملكية عائلية (نسبة الملكية العائلية = صفر).

بعد تطبيق الإجراءات السابقة نتج عدد (٣٣) شركة تمثل عينة الدراسة المأخوذة من مجتمع الشركات المقيدة في بورصة الاوراق المالية المصرية

مصادر جمع البيانات:

في ضوء المنهجية المقترحة للدراسة التطبيقية، وكذلك آلية قياس متغيرات الدراسة التطبيقية، لجأ الباحثين إلى عدد من المصادر الثانوية لجمع البيانات الفعلية عن الشركات المصرية للحصول على البيانات التي تستخدم في قياس المتغيرات والمتمثلة في موقع البورصة المصرية، موقع مباشر مصر لنشر المعلومات Mubasher.inf، وموقع الاستثمارات المالية investing، المواقع الإلكترونية لشركات العينة.

حدود الدراسة التطبيقية:

تتمثل حدود الدراسة التطبيقية في حدود مكانية، وحدود موضوعية، وحدود زمنية.

١ – **حدود مكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذا للبحث في (٣٣) شركة من الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية تتبع قطاعات اقتصادية متنوعة.
٢ – **حدود موضوعية:** اهتمت الدراسة بمعرفة العلاقة بين الملكية العائلية ومدى تطبيق معايير المحاسبة المصرية وأثرها على جودة القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية.
٣ – **حدود زمنية:** أجريت الدراسة على بيانات الفترات من عام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢م للشركات محل الدراسة.

أدوات وأساليب معالجة البيانات:

اعتمد الباحثين على أساليب تحليل العلاقات بين المتغيرات المتعددة والمتوفرة في حزمة أساليب التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS، وفى ضوء طبيعة متغيرات الدراسة، وأغراض تحليل واختبار فروض البحث تقرر استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية التالية لمعالجة بيانات الدراسة التطبيقية:

الأساليب الإحصائية الوصفية:

وتشمل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري كأحد مقاييس النزعة المركزية المستخدمة في حالة البيانات الوصفية، وذلك لتشخيص خصائص العينة والوضع الحالي بالشركات محل الدراسة.

استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط:

وذلك لاختبار العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وللحكم على جودة نموذج الانحدار تم استخدام:

- اختبار (F) لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار.
- معامل الارتباط المتعدد R: ويعبر عن نوع ودرجة الاقتران الموجودة في تحليل الانحدار.
- معامل التحديد R^2، ويقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار.
- معامل التحديد المعدل لدرجات الحرية $Adj.R^2$، وفيه يتم تحويل الاختلافات إلى تباين ومراعاة عدد المتغيرات المستقلة باستخدام معامل التصحيح للإمداد بتقدير أدق للقوة التفسيرية لمعادلة الانحدار.
- اختبار معاملات الانحدار باستخدام اختبار (t).

استخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد:

ويتم عرض نتائجه بذات المقاييس المستخدمة في الانحدار البسيط:

- اختبار (F) لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار.
- معامل الارتباط المتعدد R: ويعبر عن نوع ودرجة الاقتران الموجودة في تحليل الانحدار.
- معامل التحديد R^2، ويقيس القوة التفسيرية لنموذج الانحدار.
- معامل التحديد المعدل لدرجات الحرية $Adj.R^2$، وفيه يتم تحويل الاختلافات إلى تباين ومراعاة عدد المتغيرات المستقلة باستخدام معامل التصحيح للإمداد بتقدير أدق للقوة التفسيرية لمعادلة الانحدار.

النتائج الإحصائية:

الإحصاءات الوصفية

جدول رقم (١) يوضح الاحصاءات الوصفية للمتغيرات.

المتغير	الرمز	الوسط	الانحراف المعياري	أعلى	أدنى
نسبة الملكية العائلية	FOS	٠,٢٨	٠,٣٢	٠,٨٦	٠
المعايير المحاسبية	ACP	٢٤	٨,٥	٣٨	٧
جودة التقارير المالية (١)	Q1	٠,٦٥	٤,٩٦	١٩,٥	١٧,٢٦-
جودة التقارير المالية (٢)	Q2	٠,١٧٦	٠,٠٤٦	٠,٢٥	٠,٠٨
جودة المراجعة	AUD	٠,٣٨	٠,٤٩٢	١	٠

يلاحظ من جدول (١) الإحصاءات الوصفية ما يلى:

(١) تفاوت قيم متغير الجودة (٢) المتمثل في نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافى الربح حيث أن الانحراف المعياري لها يصل إلى ٨ أضعاف المتوسط وأن القيم تتراوح بين ١٩,٥ أعلى قيمة وسالب ١٧,٢٦ أدنى قيمة مما يدل على تشتت البينات بشكل كبير الأمر الذى لا يساعد على الاعتماد على نتائج فروض البحث من خلال هذا المقياس.

(٢) جودة المراجعة (٢) جاءت إحصاءاتها متناسه بمتوسط ١٧,٦٪ وانحراف معياري ٤,٦٪، وأعلى قيمة ٢٥٪ وأدنى قيمة ٨٪.

(٣) بالنسبة لمتغير الملكية العائلية، اعلى نسبة ملكية ٨٦٪ وأقل نسبة ملكية صفر٪ بمتوسط ٢٨٪ وانحراف معياري ٣٢٪.

(٤) بالنسبة لمتغير السياسات المحاسبية، فإن أعلى عدد مسجل من السياسات لشركات العينة ٣٨ سياسة محاسبية (تطبيقا لمعايير المحاسبة) واقل عدد ٤ سياسات بمتوسط ٢٤ سياسة وانحراف معياري ٨,٥.

تحليل الانحدار:

نموذج علاقة الملكية العائلية بتطبيق المعايير المحاسبية

يختبر النموذج الأول علاقة الملكية العائلية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية حيث يفترض فى هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر ميلا نحو تطبيق المعايير المحاسبية من الشركات التى تنعدم فيها الملكية العائلية أو تنخفض.

جدول (٢) يوضح علاقة الملكية العائلية بتطبيق المعايير المحاسبية

المتغير التابع تطبيق المعايير المحاسبية (ACP)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٥٢,٩٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	٤٩,٧٪		
معنوية النموذج F test		١٦,٢٩	٠,٠٠٠
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	١٨,٥	١٢,٤٦	٠,٠٠٠
الملكية العائلية FOS	١٨,٩	٤,٨٦	٠,٠٠٠
جودة المراجعة AUD	٠,٦٩٤	٠,٢٧٦	٠.٧٨٥

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٥٠٪ من تغيرات المتغير التابع (ACP). وأن معامل الانحدار للملكية العائلية (١٨,٥) بقيمة معنوية (t = ٤,٨٦ معنوية عن أقل من ١٪)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (٠,٦٨٤) فغير معنوي (t = ٠,٢٤٦ غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

نموذج علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (١)

يختبر النموذج الثاني علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تنعدم فيها الملكية العائلية أو تنخفض.

جدول (٣) يوضح علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (١)

نسبة التدفقات النقدية إلى صافي الربح (Q1)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٢٣,٦٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	١٨,٣٪		
معنوية النموذج F test		٤,٤٨	٠,٠٢
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	١,٢٩ −	٠.٩٢٩ −	٠,٣٦١
الملكية العائلية FOS	٨,٥٤	٢,٩٥	٠,٠٠٦
جودة المراجعة AUD	١,٨٧ −	١,٠٠٢ −	٠.٣٢٤

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالى ٢٣,٦٪ من تغيرات المتغير التابع (Q1). وأن معامل الانحدار للملكية العائلية (٨,٥٤) بقيمة معنوية (t = ٢,٩٥ معنوية عن أقل من ١٪)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (– ١,٨٧) فغير معنوي (t = – ١,٠٠٢غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

نموذج علاقة تطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (١)

يختبر النموذج الثالث علاقة تطبيق معايير المحاسبة بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات التي تطبق سياسات محاسبية على نطاق أوسع تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية في نطاق أقل.

جدول (٤) علاقة تطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (١)

نسبة التدفقات النقدية إلى صافي الربح (Q1)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٢٠,٩٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	١٥,٤٪		
معنوية النموذج F test		٣,٨٢٩	٠,٠٣
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	– ٥,٧٩٨	– ٢,٣٤١	٠,٠٤٦
تطبيق المعايير المحاسبية ACP	٠,٢٨٤	٢,٧٢٦	٠,٠١١
جودة المراجعة AUD	– ١,٠٨٥	– ٠,٦٠١	٠,٥٥٣

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ١٥,٤٪ من تغيرات المتغير التابع (Q1). وأن معامل الانحدار لمتغير تطبيق المعايير المحاسبية (٠,٢٨٤) بقيمة معنوية (t = ٢,٧٢٦ معنوية عن أقل من ١٪)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (– ١,٠٨٥) فغير معنوي (t = – ٠,٦٠١غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

نموذج علاقة كلا من الملكية العائلية وتطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (١)

يختبر النموذج الرابع علاقة الملكية العائلية وتطبيق معايير المحاسبة من ناحية وجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) من ناحية أخرى، حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية الأعلى والتي تطبق سياسات محاسبية على نطاق أوسع في نفس الوقت تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية

مجلة بحوث الاعمال ـــ
\ No newline at end of file
في نطاق أقل. وهذا الافتراض يمكن اختباره عن طريق اختبار نموذج انحدار يجمع متغير الملكية العائلية ومتغير تطبيق المعايير المحاسبية كمتغيرين مستقلين واختبار أثرهما على الجودة مع بيان الزيادة في القوة التفسيرية (R^2) الناتجة عن دمج المتغيرين فى نموذج واحد.

جدول (٥) علاقة الملكية العائلية وتطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (١)

نسبة التدفقات النقدية إلى صافى الربح (Q1)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٢٦,٦٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	١٨,٨٪		
معنوية النموذج F test		٣,٣٨٧	٠,٠٣٢
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	٣,٧٧٦ –	١,٣٥٥ –	٠,١٨٦
الملكية العائلية FOS	٥,٧٤٨	١,٤٧٩	٠,١٥٠
تطبيق المعايير المحاسبية ACP	٠,١٤٨	١,٠٧٤	٠,٢٩٢
جودة المراجعة AUD	١,٩٧٩ –	١,٠٥٩ –	٠,٢٩٩

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالى ١٨,٨٪ من تغيرات المتغير التابع (Q1). وبناءً على هذه المقياس، يمكن القول بأن دمج متغير الملكية العائلية ومتغير تطبيق المعايير المحاسبية فى نموذج واحد ترتب عليه قوة تفسيرية ١٨,٨٪ (وذلك بزيادة ٠,٥٪ فقط عن النموذج الذى يشمل الملكية العائلية فقط، وبزيادة قدرها ٣,٤٪ عن القوة التفسيرية للنموذج الذى يشمل المعايير المحاسبية فقط). من ناحية أخرى فإن معامل الانحدار لمتغير الملكية العائلية (٥,٧٤٨) لم يكن معنويا (حيث t = ١,٤٧٩ بمستوى معنوية أكبر من الحد المقبول وهو ٥٪)، وأن معامل انحدار تطبيق المعايير المحاسبية (٠,١٤٨) غير معنوي أيضا (t = ١,٠٧٤ بمعنوية تزيد عن الحد المقبول)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (– ١,٩٧٩) فغير معنوي أيضا (t = – ١,٠٥٩غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

بناءً على هذه النتائج، فإن استخدم مقياس للجودة مبنى على نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح لا يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة.

نموذج علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (٢)

يختبر النموذج الخامس علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q2) حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تنعدم فيها الملكية العائلية أو تنخفض.

جدول (٦) علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (١)

إجمالي الاستحقاق (Q2)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٦٥,١٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	٦٢,٧٪		
معنوية النموذج F test		٢٧,٠٩٩	٠,٠٠٠
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	٠,٢٠	٢٨,٥٨	٠,٠٠٠
الملكية العائلية FOS	-٠,١٢٠	-٦,٥٥	٠,٠٠٠
جودة المراجعة AUD	٠,٠٠٣	٠,٢٢٨	٠.٨٢١

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٦٢,٧٪ من تغيرات المتغير التابع (Q2). وأن معامل الانحدار للملكية العائلية (-٠,١٢) بقيمة معنوية (t = - ٦,٥٥ معنوية عن أقل من ١٪) وتجدر الإشارة إلى أن الإشارة السلبة لمعامل الانحدار تعنى أن الاستحقاق الإجمالي ينخفض كلما زادت نسبة الملكية العائلية، أما معامل انحدار جودة المراجعة (٠,٠٠٣) فغير معنوي (t = ٠,٢٢٨ غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

نموذج علاقة تطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (٢)

يختبر النموذج السادس علاقة تطبيق معايير المحاسبة بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q2) حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات التي تطبق سياسات محاسبية على نطاق أوسع تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية في نطاق أقل.

جدول (٧) علاقة تطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (٢)

الاستحقاق الإجمالي (Q2)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٥٤,٥٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	٥١,٤٪		
معنوية النموذج F test		١٧,٣٧١	٠,٠٠٠
معاملات الانحدار (B):			
الثابت	٠,٢٦٢	١٤,٩٤	٠,٠٠٠
تطبيق المعايير المحاسبية ACP	-٠,٠٠٤	- ٥,١١٣	٠,٠٠٠

جودة المراجعة AUD	– ٠,٠١٠	– ٠,٧٦٢	٠,٤٥٢

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٥١,٤٪ من تغيرات المتغير التابع (Q2). وأن معامل الانحدار لمتغير تطبيق المعايير المحاسبية (–٠,٠٠٤) بقيمة معنوية (t = –٥,١١٣ معنوية عن أقل من ١٪)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (– ٠,٠١٠) فغير معنوي (t = – ٠,٧٦٢ غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

نموذج علاقة كلا من الملكية العائلية وتطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (١)

يختبر النموذج السابع علاقة الملكية العائلية وتطبيق معايير المحاسبة من ناحية وجودة التقارير المالية (المقياس الثاني Q2) من ناحية أخرى، حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية الأعلى والتي تطبق سياسات محاسبية على نطاق أوسع في نفس الوقت تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية في نطاق أقل. وهذا الافتراض يمكن اختباره عن طريق اختبار نموذج انحدار يجمع متغير الملكية العائلية ومتغير تطبيق المعايير المحاسبية كمتغيرين مستقلين واختبار أثرهما على الجودة مع بيان الزيادة في القوة التفسيرية (R^2) الناتجة عن دمج المتغيرين في نموذج واحد.

جدول (٨) علاقة الملكية العائلية وتطبيق المعايير المحاسبية بجودة التقارير المالية (٢)

الاستحقاق الإجمالي (Q2)

معاملات النموذج	قيمة الإحصاء	الاختبار	المعنوية
معامل التحديد R^2	٦٩,٧٪		
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	٦٦,٥٪		
معنوية النموذج F test		٢١,٤٩	٠,٠٠٠
<u>معاملات الانحدار (B):</u>			
الثابت	٠,٢٣١	١٣,٨٤	٠,٠٠٠
الملكية العائلية FOS	– ٠,٠٨٨	–٣,٧٥١	٠,٠٠١
تطبيق المعايير المحاسبية ACP	–٠,٠٠٢	–٢,٠٥٨	٠,٠٤٩
جودة المراجعة AUD	٠,٠٠٤	٠,٣٥٤	٠,٧٣٣

يلاحظ أن النموذج يفسر حوالى ٦٦,٥٪ من تغيرات المتغير التابع (Q2). وبناءً على هذه المقياس، يمكن القول بأن دمج متغير الملكية العائلية ومتغير تطبيق المعايير المحاسبية في نموذج واحد ترتب عليه قوة تفسيرية ٦٦,٥٪ (وذلك بزيادة ٣,٨٪ عن النموذج الذى يشمل الملكية العائلية فقط، وبزيادة قدرها ١٥,١٪ عن القوة التفسيرية للنموذج الذى يشمل المعايير المحاسبية فقط). من ناحية أخرى فإن معامل الانحدار لمتغير الملكية العائلية (–٠,٠٨٨)

ظهر معنويا (حيث t = –٣,٧٥١ بمستوى معنوية يقل عن ١٪ أي أقل من الحد المقبول ٥٪)، وأن معامل انحدار تطبيق المعايير المحاسبية (–٠,٠٠٢) ظهر معنوي أيضا (t = – ٢,٠٥٨ بمعنوية أقل من الحد المقبول)، أما معامل انحدار جودة المراجعة (٠,٠٠٤) فغير معنوي أيضا (t = – ٢,٠٥٨غير معنوية حيث يزيد مستوى المعنوية عن ٥٪).

بناءً على هذه النتائج، فإن استخدم مقياس للجودة مبنى على أجمالي الاستحقاق (او الاستحقاق الاختياري) يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة.

نتائج الدراسة:

ويمكن بلورة أهم نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على النحو التالي:

١. الشركات ذات هياكل الملكية المركزة تتميز بوجود عدد محدود من المساهمين يمتلك نسبة كبيرة من أسهم الشركة يطلق عليهم كبار المساهمين، وأن اختيار هيكل الملكية المطبق بالشركة بصفة عامة وهيكل الملكية المركزة بصفة خاصة يتوقف على العديد من الاعتبارات يرتبط بعضها بالمتغيرات البيئية المحيطة بالشركة ويرتبط البعض الآخر بخصائص تلك الشركات.

٢. هناك تعارض في النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تركز هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن لها تأثيرا ايجابيا، والبعض الاخر يري ان لها تأثيرا سلبيا، وان كانت النسبة الاقل تري ان ليس هناك علاقة بينهما.

٣. عملت الدراسة على تناول العلاقة بين كلا من هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، في ضوء تطور معايير المحاسبة المصرية، من خلال اربعة نماذج اساسية لكل مقياس لجودة التقارير المالية والتي اعتمدت عليها الدراسة (نسبة التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية الي صافي الربح، أجمالي الاستحقاقات) حيث اختبر:

- **النموذج الأول** علاقة الملكية العائلية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية حيث يفترض فى هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر ميلا نحو تطبيق المعايير المحاسبية من الشركات التي تنعدم فيها الملكية العائلية أو تنخفض.
- **النموذج الثاني** علاقة الملكية العائلية بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) حيث يفترض فى هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تنعدم فيها الملكية العائلية أو تنخفض.
- **النموذج الثالث** علاقة تطبيق معايير المحاسبة بجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات التي تطبق سياسات محاسبية على

نطاق أوسع تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية في نطاق أقل.

- **النموذج الرابع** علاقة الملكية العائلية وتطبيق معايير المحاسبة من ناحية وجودة التقارير المالية (المقياس الأول Q1) من ناحية أخرى، حيث يفترض في هذه الدراسة أن الشركات ذات الملكية العائلية الأعلى والتي تطبق سياسات محاسبية على نطاق أوسع في نفس الوقت تعد وتصدر قوائم مالية بجودة أعلى من الشركات التي تطبق سياسات محاسبية في نطاق أقل.

بناءً على هذه النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان:

- استخدم مقياس للجودة مبنى على نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح لا يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة.
- استخدم مقياس للجودة مبنى على أجمالي الاستحقاق (او الاستحقاق الاختياري) يقدم نتائج يمكن الاعتماد عليها لتأكيد فروض الدراسة.

التوصيات والمقترحات المستقبلية للدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية وتمشياً مع التطورات الدولية المعاصرة وارتقاء بمهنة المحاسبة وتطويراً للمحتوي المعلوماتي للتقارير المالية وجودته، يمكن للباحثة تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- يوصي الباحثين بعقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية للوقوف على مشاكل المحاسبة والمراجعة لهذه الشركات، نظراً للدور الكبير الذي تقوم به تلك الشركات العائلية في التنمية الاقتصادية.
- يوصي الباحثين الدارسين في مجال المحاسبة المالية إلى إجراء دراسات تتضمن تقييم جودة التقارير المالية للشركات العائلية وغيرها من هويات الملاك الأخرى وفقاً للإطار الفكري المشترك الصادر بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية.
- يوصي الباحثين الدارسين في مجال المحاسبة المالية إلى إجراء دراسات تتضمن إجراء المقارنات بين هياكل ملكية الشركات المصرية والشركات الدولية خارج مصر وأثر تلك الهياكل على جودة التقارير المالية لكل منهما في كل منها.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو الخير مدثر طه ، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية–دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد٢، ٢٠٠٧، ص ص٨١-٩١.
- أمين ،موسي عبد الجليل صابر ،٢٠١٦" مدخل مقترح لقياس أثر خصائص الشركة علي جودة التقارير المالية–دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة.
- الحاج، محاسن علي خليل. (٢٠١٧).). دور الحوكمة في استمرار ونجاح الشركات العائلية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية السعودية ، مجلةالمحاسبة والتدقيق والحوكمة، جامعة الجرش،المجلد ٢، العدد٤.
- الحناوي، السيد محمود، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مجلة البحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٦٦-١١٤
- السمادونى، حمادة فتح الله،٢٠٢٠، اثر هياكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على مستوى الافصاح الاختيارى عن المخاطر غير المالية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.56-1 ,54(1) ,
- الصيرفي، أسماء أحمد ، ٢٠١٥ ، أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبيها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة دمنهور
- القزاز، السيد جمال محمد،٢٠٢١،أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة
- المصرية: دراسة إمبريقية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢٥، العدد١.
- المدبولي، داليا محمد. (٢٠١٧). مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة .مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية كلية التجارة، جامعة الاسكندرية381-343 ,54(1)

- المليجي، هشام حسن عواد. (٢٠١٠). اثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق على الشركات العائلية في مصر.، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، العدد٤.
- خليفة ،أحمد ابن ٢٠١٨،جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات"، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول.
- رميلي، سناء محمد رزق. (٢٠٢٠). أثر طبيعة الملكية (عائلية/غير عائلية) على العلاقة بين إلتزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.(2)4
- سعد الدين، إيمان محمد (٢٠١٢) دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مجلة المحاسبة المصرية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ص ص ١٤٥-١٩٥.
- عبدالوهاب، أحمد محمود أحمد (٢٠١٩)، دراسة تأثير هيكل الملكية المركزة على جودة تقارير الإستدامة وانعكاسه على قيمة المنشأة, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة بنى سويف.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١١)، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة التجارة والتمويل كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٥٧-٢٤٣.
- علي محمد السيد عبد الرحمن، (٢٠١٣)، أثر حصص الملكية المؤسسية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة أسيوط العدد الثاني ص ص ١٠٤٢-١٠٩٠
- غازى, حماده السعيد المعصراوى السيد. (٢٠٢١). أثر الروابط السياسية والملكية العائلية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق المال المصري .مجلة البحوث المحاسبية كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.32-1 ,(2)8 ,
- محمد وليد محمد عبد العزيز، (٢٠١٥)، دراسة تحليلية لتأثير هيكل الملكية على جودة الأداء المالي وممارسات الحوكمة في الشركات المصرية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

- هلال، أحمد كمال بيومي، (٢٠١٢)، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

المراجع الاجنبية:

- Achleitner, A.K., Günther, N., Kaserer, C. and Siciliano, G. (2014), "Real earnings management and accrual-based earnings management in family firms", European Accounting Review, Vol. 23 No. 3, pp. 431-461.
- Ali, A., Chen, T. and Radhakrishnan, S. (2008), "Corporate disclosure by family firms", Journal of Accounting and Economics, Vol. 44 Nos 1/2, pp. 238-286.
- Anderson, R.C. and Reeb, D.M. (2004), "Board composition: balancing family influence in S&P 500 firms", Administrative Science Quarterly, Vol. 49 No. 2, pp. 209-237.
- Bilel, H. (2020). Does entrenchment of managers affect entrepreneurial dividend decision and investor sentiment?. Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship. 14(3), 275-288.
- Boonlert-U-Thai, K., & Sen, P. K. (2019). Family ownership and earnings quality of Thai firms. *Asian Review of Accounting* .
- Bubolz, M. (2001), "Family as a source, user and builder of social capital", Journal of Socio-Economics, Vol. 30 No. 2, pp. 129-131.
- Cabeza-García, L., M. Sacristán-Navarro and S. Gómez-Ansón. 2017. Family involvement and corporate social responsibility disclosure, Journal of Family Business Strategy.
- Cascino, S., Pugliese, A., Mussolino, D., & Sansone, C. (2010). The influence of family ownership on the quality of accounting information. *Family Business Review, 23*(3), 246-265 .
- Castejón, P. J. and B. A. López. 2016. Corporate social responsibility in family SMEs: A comparative study, European Journal of Family Business, 6(1): 21-31.

- Cuadrado-Ballesteros, B., L. Rodríguez-Ariza and I. García-Sánchez. 2015a. The role of independent directors at family firms in relation to corporate social responsibility disclosures, International Business Review, 24(5): 890-901.
- Dhaoui, A., & Jouini, F. (2019). R&D Investment, Governance and Management Entrenchment. International Journal of Financial Economics and Econometrics, 6(2), 69-90.
- Ding, Y., Qu, B. and Zhuang, A. (2011), "Accounting properties of Chinese family firms", Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol. 26 No. 4, pp. 623-640.
- El Ghoul, S., O. Guedhami, H. Wang and C. C. Kwok. 2016. Family control and corporate social responsibility, Journal of Banking & Finance, 73: 131-146
- Fama, E. and Jensen, M. (1983), "Separation of ownership and control", Journal of Law and Economics, Vol. 26 No. 3, pp. 301-325.
- Gomez-Mejia, L., Cruz, C. and Imperatore, C. (2014), "Financial reporting and the protection of socioemotional wealth in family-controlled firms", European Accounting Review, Vol. 23 No. 3, pp. 387-402.
- Habbash, M. 2016. Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia, Social Responsibility Journal, 12(4): 740-754.
- Harymawan, I., & Nurillah, D. (2017). Do reputable companies produce a high quality of financial statements? *Asian Journal of Accounting Research, 2*(2), 1-7 .
- Hashim, H. A., & Suseladevi, S. (2007). Corporate Governance Ownership Structure And Earning Quality: Malaysian Evidence. *Faculty of Management and Economics, Universiti Malaysia Terengganu (UMT)*.

- Jensen, M. and Meckling, W. (1976), “Theory of firm: managerial behaviour, agency costs and ownership structure”, Journal of Financial Economics, Vol. 3 No. 4, pp. 305-360.
- Lin, T. J., Y. P. Chen and H. F. Tsai, 2017. The relationship among information asymmetry, dividend policy and ownership structure, Finance Research Letters, 20: 1-12.
- Liu, M., Y. Shi, C. Wilson and Z. Wu. 2017. Does family involvement explain why corporate social responsibility affects earnings gs management?, Journal of Business Research, 75: 8-16.6
- Lourenço, I. C., Branco, M. C., & Curto, J. D. (2018). Timely reporting and family ownership: the Portuguese case. *Meditari Accountancy Research, 26*(1), 170-192 .
- Martinez-Ferrero Cuadrado-Ballesteros, B., L. Rodríguez-Ariza, I. Garcia-Sanchez and J.. 2016. The mediating effect of ethical codes on the link between family firms and their social performance, Long Range Planning, 50(6):756-765.
- Michael E.Bradbury and Laura B Schroder, "The Content of accounting Standards: Principles Versus rules", The British Accounting Review, Vol.44, 2012, PP. 1-3.
- Miralles-Marcelo, J. L., M. del Mar Miralles-Quirós and I. Lisboa, (2014), The impact of family control on firm performance: Evidencefrom Portugal and Spain. Journal of Family business Strategy, 5(2): 156-168.
- Mousavi Shiri, M., Salehi, M., Abbasi, F., & Farhangdoust, S. (2018). Family ownership and financial reporting quality: Iranian evidence. *Journal of Family Business Management, 8*(3), 339-356 .
- Norziaton, I. K., Devi , & Meng, C. W. 2019. Ownership Structured Firms In Malaysia: Audit Committee Characteristics And Audit Fees. Social and Management Research Journal,16(2), 79-106.

مجلة بحوث الاعمال ـــ